وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 10 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

أسعار النفط تحت الضغط رغم التهديدات الجيوسياسية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يسود سوق النفط حالة من الهبوط الحاد حاليًا، لكن تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن فنزويلا تعني وجود احتمالات كبيرة لتقلبات في المستقبل القريب. وفي ظل توقع ضمني لخطوات ترمب القادمة بشأن فنزويلا، شهدت أسواق النفط اتجاهًا جانبيًا، حيث لا يزال سعر خام برنت يحوم حول 64 دولارًا للبرميل.

وفي غياب أي تحركات قادمة في منطقة البحر الكاريبي، يميل الاتجاه نحو الهبوط. والآن، وبعد أن أثر إغلاق الحكومة الأمريكية بشكل فعال على استهلاك وقود الطائرات في جميع أنحاء البلاد، تراجعت علاوات المخاطر الجيوسياسية لتحل محلها "خصومات ترمب" عندما تبدأ المواجهات السياسية في التأثير على الاستهلاك الوطني.

في تطورات أسواق الطاقة، ارتفع سعر الديزل الأوروبي إلى أعلى مستوياته في 21 شهرًا، مع ارتفاع علاوة نواتج التقطير المتوسطة في شمال غرب أوروبا إلى 34 دولارًا للبرميل مقارنةً بخام برنت المُؤرخ، مدعومةً بهجمات الطائرات المُسيّرة الأسبوع الماضي على مصافي التكرير الروسية والعقوبات الأوروبية المُرتقبة على مُشتري النفط الروسي.

من جهة أخرى، خفّضت شركة أرامكو السعودية أسعارها المُركّبة إلى آسيا بشكل حاد، حيث انخفض سعر خامها العربي الخفيف الرائد في ديسمبر بمقدار 1.20 دولار للبرميل مقارنةً بشهر نوفمبر، ليصل إلى علاوة دولار واحد فقط للبرميل فوق متوسط أسعار عُمان/ دبي.

في الولايات المتحدة، أضاف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عناصر جديدة إلى القائمة الأمريكية للمعادن الأساسية، مُضيفًا النحاس والفحم المعدني، مما يسمح بتسريع تطوير مشاريع التعدين الجديدة وتحديد متطلبات مُحدّدة لها للتأهل للحصول على حوافز فيدرالية.

من جانب آخر، سحبت شركة غونفور، وهي شركة تجارة عالمية رائدة، عرضها لشراء أصول أجنبية بقيمة 20 مليار دولار لشركة لوك أويل، ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، بعد أن عرقل الرئيس الأمريكي ترمب الصفقة، واصفًا غونفور، ومقرها جنيف، بأنها "دمية" في يد الكرملين.

في الإمارات، منحت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عقودًا بقيمة 54 مليار درهم إماراتي (14.7 مليار دولار أمريكي) لموردي دولة الإمارات العربية المتحدة في النصف الثاني من عام 2025، مما يعزز دورها في تعزيز مرونة الصناعة المحلية وسلسلة التوريد.

وتم الإعلان عن هذه العقود خلال منتدى شراكات الأعمال في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك)، وتشمل 2.6 مليار درهم إماراتي في صفقات إطارية مع شركات إيمرسون، ويوكوجاوا، وإيه بي بي، وشنايدر إلكتريك، وهانيويل لتوطين تقنيات الأتمتة. وقد ضخ برنامج أدنوك

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لتعزيز القيمة المحلية المضافة 242 مليار درهم إماراتي (65.9 مليار دولار أمريكي) في الاقتصاد الإماراتي منذ عام 2018، ويهدف إلى إضافة 200 مليار درهم إماراتي أخرى خلال السنوات الخمس المقبلة.

في روسيا، انخفضت صادرات الديزل الروسية المنقولة بحرًا بنسبة 4% أخرى في أكتوبر، لتصل إلى حوالي 2.4 مليون طن، حيث أدت ضربات الطائرات المسيرة في أوكرانيا إلى الحد من الإنتاج المحلي في قطاع التكرير، مع أكبر انخفاض في الإمدادات إلى البرازيل التي انخفضت بنسبة 73% على أساس شهري، لتصل إلى 74 ألف طن فقط.

في الصين، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة هائلة بلغت 8.2% على أساس سنوي لتصل إلى 11.4 مليون برميل يوميًا، وفقًا للإدارة العامة للجمارك في البلاد، مدفوعةً بتعظيم شركات النفط الحكومية لعمليات التكرير في ظل أفضل هوامش ربح لعام 2025 حتى الآن.

في اليابان، تعهدت اليابان، ثاني أكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال عالميًا، بالبدء في شراء المزيد من الغاز الطبيعي المسال لاحتياطيات الطوارئ، بشراء شحنة واحدة على الأقل شهريًا اعتبارًا من يناير 2025 فصاعدًا، بدلاً من الشراء فقط في فترات ذروة الطلب.

وفي روسيا، ووفقًا لتقارير إعلامية، اضطرت مصفاة توابسي التابعة لشركة روسنفت، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 240 ألف برميل يوميًا، إلى إيقاف معالجة النفط الخام بعد أن ألحقت غارة جوية أوكرانية بطائرة مسيرة أضرارًا بمحطة تصدير المنتجات المكررة المجاورة في وقت سابق من هذا الأسبوع، مما أدى إلى اندلاع حريق في ثاني أكبر ميناء روسي على البحر الأسود.

في ماليزيا، أفادت التقارير أن شركة ترافيجورا العالمية لتجارة السلع الأساسية سلمت ما يقرب من 100 ألف طن متري من الألمنيوم إلى مستودعات مسجلة في بورصة لندن للمعادن في ميناء كلانج بماليزيا، فيما يبدو أنه إحدى أكبر صفقات الإيجار لعام 2025، ليصل إجمالي المخزونات إلى 367 ألف طن.

في كندا، أعلن مشروع الغاز الطبيعي المسال الكندي، وهو أول منشأة للغاز الطبيعي المسال في كندا، والذي تديره شركة شل، عن بدء إنتاج الغاز الطبيعي المسال في خط التسييل الثاني، مما رفع الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون طن سنويًا بعد مشاكل استمرت لأشهر في خط التسييل الأول.

في الصين، وفي أعقاب قمة ترمب وشي في كوريا الجنوبية الأسبوع الماضي، علّقت وزارة التجارة الصينية إجراءات الرقابة على تصدير المعادن النادرة ذات الاستخدام المزدوج، بالإضافة إلى مواد بطاريات الليثيوم والمواد فائقة الصلابة، حتى نوفمبر 2026.

في أوكرانيا، أعلنت شركة النفط والغاز الحكومية الأوكرانية "نفتوغاز" أنها ستزيد وارداتها من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي عبر بولندا، ومن المتوقع أن تبلغ الكميات حوالي مليار متر مكعب سنويًا، حيث توقف أكثر من 50% من الطاقة الإنتاجية المحلية للغاز في البلاد بسبب الضربات الروسية.

في الولايات المتحدة، ستؤثر قيود الرحلات الجوية الأمريكية سلبًا على الطلب على وقود الطائرات. وبدأت إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية بإلغاء الرحلات الجوية في 40 مطارًا مكتظًا بالحركة في الولايات المتحدة، حيث خفضت النشاط في البداية بنسبة 4% في 7 نوفمبر، ثم زادت الإلغاءات تدريجيًا إلى 10% بحلول 14 نوفمبر، مما أثر على حوالي 160 ألف برميل يوميًا من الطلب المحلي على

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقود الطائرات.

إلى ذلك، وحول استمرار وفرة النفط حتى عام 2026، أمضى المستثمرون والمحللون معظم العام في تبني وجهة نظر مفادها أن سوق النفط، الذي يشهد فائضًا في المعروض، يتجه مباشرة نحو وفرة في المعروض حتى عام 2026 وأن هذا الفائض قد يصل إلى 4 ملايين برميل يوميًا، مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية بشكل أكبر في المستقبل.

لا يزال هذا السيناريو قائمًا، وفقًا لخبراء الصناعة. لكن مفاجأة الأربعاء الماضي، حين فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على روسيا، أكبر منتجين للنفط، غيّرت الحسابات. ومن شبه المؤكد أن فائض النفط - الذي يبلغ حاليًا حوالي 1.9 مليون برميل يوميًا - سيستمر حتى عام 2026. ولكن بفضل التقلبات الجيوسياسية، قد لا يصل إلى الحجم المتوقع سابقًا.

بالنسبة لقطاع النفط، قد يعني انخفاض فائض المعروض دعمًا للأسعار في قطاع يعاني بالفعل. أما بالنسبة للمستهلكين، فقد يعني ذلك أسعارًا أعلى بقليل من المتوقع للبنزين في محطات الوقود، حيث يُشكّل النفط الخام حوالي نصف التكلفة.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت، وهو المعيار العالمي، بأكثر من 13% منذ بداية العام، لتحوم حول 64 دولارًا. كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أيضًا بأكثر من 14% ليتداول حول 60 دولارًا. لكن هذين المعيارين ظلا يتداولان بثبات نسبي خلال الأشهر الستة الماضية.

من ناحية أخرى، ظل الطلب قويًا نسبيًا على مدار العام. وصرح جيم بوركارد، نائب رئيس أسواق النفط والطاقة والتنقل في ستاندرد آند بورز جلوبال، بأن الصين تُخزّن احتياطيات تتجاوز احتياجاتها المحلية، مما "امتصّ جزءًا كبيرًا من الفائض" الذي كان من الممكن أن يدفع الأسعار إلى الانخفاض.

خارج الصين، ظلّ الطلب من الشرق الأوسط خلال العام أقوى من المتوقع، وزادت الهند مشترياتها مع انخفاض أسعار النفط الخام الروسي، وفقًا لنيتين كومار، كبير محللي النفط والغاز في شركة ميزوهو.

في الوقت نفسه، رفع تحالف أوبك+ أهدافه الإنتاجية شهريًا لمدة ستة أشهر متتالية، وكان آخرها في أوائل أكتوبر بزيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا. ويوجد الآن ما يقرب من 1.4 مليار برميل عالميًا مُخزّنة على ناقلات النفط في البحر بعد زيادة قياسية استمرت 10 أسابيع، ولا تستطيع الصين استيعاب سوى كمية محدودة من النفط، حتى مع سعيها إلى بناء المزيد من سعة التخزين.

وقال بوركارد: "من ناحية، تبدو الأساسيات جيدة. لكن هناك موجة من النفط تضرب السوق الآن وستحتاج إلى إيجاد موطئ قدم." وتتوقع أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية أن يصل فائض المعروض إلى مستوى "غير قابل للاستمرار" يبلغ أربعة مليارات برميل يوميًا في عام 2026، مما يضاعف متوسط مستوى الفائض البالغ 1.9 مليون برميل يوميًا بين يناير وسبتمبر.

وقال توريل بوسوني، رئيس قسم صناعة وأسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية: "قد يكون سوق النفط العالمي عند نقطة تحول" في أسعار النفط الخام، حيث يتفوق الفائض على الطلب بشكل متزايد. وأضاف بوسوني أنه إما أن يضطر منتجون مثل أوبك+ إلى إبطاء إنتاجهم، أو أن تضطر دول أخرى إلى البدء في ملء مخازنها بوتيرة أسرع حتى يستعيد العرض والطلب في السوق توازنهما إلى

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مستوى أفضل.

ارتفعت أسعار النفط الروسي بشكل ملحوظ متجاوزة الحد الأقصى للسعر الذي فرضه الحلفاء الغربيون كجزء من العقوبات المفروضة على خلفية غزو أوكرانيا. وهذا يضع هذا الحد الأقصى أمام أول اختبار جدي له.

ظلت فكرة وجود وفرة كبيرة قادمة دون أي اعتراض نسبيًا حتى 22 أكتوبر، عندما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن موجة عقوباتها ضد شركتي روسنفت ولوك أويل. ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 5%، مسجلةً أكبر مكاسبها الأسبوعية منذ يونيو.

وفقًا لغولدمان ساكس، تُصدّر شركتا روسنفت ولوك أويل معًا حوالي 3 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام. وتُعدّ كمية هذا المعروض الذي سيُسحب من السوق عاملًا رئيسا في تحديد الأسعار العالمية.

ويتوقع محللو غولدمان ساكس حاليًا أن ما بين 500 ألف و600 ألف برميل يوميًا من النفط مُعرّض لخطر السحب من السوق في عام 2026. وإذا صحّ ذلك، كما كتب المحللون، فإنهم يتوقعون انخفاض الأسعار بنسبة 15% تقريبًا إلى 56 دولارًا و52 دولارًا للبرميل لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط على التوالي، مما يُفاقم معاناة قطاع يعمل أصلًا بهوامش ربح مُرهقة.

ولكن إذا تم تطبيق العقوبات بشكل أكثر شدة وخفض الإمدادات الروسية بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، فإن العرض العالمي سوف ينخفض بشكل حاد وسوف يصبح الفائض القادم أكثر صرامة، مما يدفع الأسعار إلى ما فوق 84 دولارا و70 دولارا قبل أن تستقر عند 73 دولارا و63 دولارا.

وقال بوركارد إن المحور الرئيس هو التهديد الذي يواجهه مشتري البراميل الروسية. فبموجب عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية، قد تواجه هذه الشركات أي خطر، بدءًا من الغرامة وصولًا إلى العزل من النظام المالي الأمريكي. وكتب محللو ريستاد أن كبار المشترين الهنود للنفط الروسي أعلنوا بالفعل عن عزمهم "خفض وارداتهم من النفط الخام على المدى القريب بسبب العقوبات".

وعندما فرض الرئيس ترمب عقوبات صارمة على النفط الإيراني عام 2018 خلال ولايته الأولى، قفزت أسعار خام برنت إلى حوالي 86 دولارًا للبرميل. ولكن قبل دخول هذه الإجراءات حيز التنفيذ مباشرة، منح ترمب إعفاءات لمعظم المشترين الرئيسين، وانخفضت الأسعار إلى حوالي 50 دولارًا في غضون شهرين.

في الوقت نفسه، قال كومار، محلل النفط في ميزوهو، لموقع ياهو فاينانس إن فائض المعروض في عام 2025 لم يكن حادًا حتى الآن كما كان متوقعًا. وقال إن هذا يُنبئه بأن فائض المعروض في العام المقبل لن يكون على الأرجح بالسوء الذي كان يُتوقع في السوق. وأضاف: "هناك قوة كامنة في الطلب. لقد بدأ أخيرًا تراكم مخزونات النفط الخام العالمية، والذي كان متوقعًا بشدة، بالظهور، لكن ظروف فائض المعروض قد تكون قصيرة الأجل".

ويأمل قطاع النفط في استقرار الأسعار بفضل مزيج سحري من عوامل السوق، حتى لو كان ذلك مستبعدًا. ويبلغ سعر التعادل الذي يُمكن لشركات النفط والغاز الأمريكية عنده تحقيق أرباح من الحفر 63 دولارًا للبرميل، وفقًا للمشاركين في استطلاع حديث لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس سيتي.

وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن النقطة التي تكون فيها الأسعار قوية بما يكفي لتشجيع زيادة الحفر أعلى

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من ذلك، عند 78 دولارًا للبرميل - وهي مستوى لم يشهده خام غرب تكساس الوسيط منذ يناير.

وفي نهاية المطاف، تبدو أساسيات السوق قوية ظاهريًا، وفقًا لبوركارد من ستاندرد آند بورز جلوبال. سيُحدد حجم فائض المعروض النفطي بشكل كبير احتمال ظهور عقوبات الخزانة الأمريكية، ومدى المخاطر التي تواجهها الدول المنتجة في العالم من فائض المعروض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط ترتفع وسط ترقب لتقارير "أوبك" و"وكالة الطاقة الدولية"

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط مع تحسّن المعنويات في الأسواق العالمية بفعل احتمال التوصل إلى اتفاق لإنهاء الإغلاق الحكومي الأمريكي، بينما يترقّب المتعاملون في الخام أسبوعاً حافلاً بالبيانات من شأنه أن يقدّم مؤشرات إضافية حول احتمالات تشكل فائض عالمي في المعروض.

وصعد خام "برنت" ليقترب من 64 دولاراً للبرميل بعد تراجعه خلال أسبوعين متتاليين، في حين تجاوز خام "غرب تكساس" الوسيط مستوى 60 دولاراً. وقد ساهمت الآمال في التوصل إلى اتفاق لإنهاء أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة في تعزيز معنويات المستثمرين، ما دعم الأسهم ومعظم السلع الأساسية.

من المقرر أن تصدر "منظمة الدول المصدرة للنفط" (أوبك) تقريرها الشهري لتحليل السوق الأربعاء، بالتزامن مع نشر "وكالة الطاقة الدولية" تقريرها السنوي في اليوم نفسه، يعقبه ملخصها الشهري المنتظم يوم الخميس.

العقوبات على روسيا تضغط على الأسعار

انخفض النفط في خمس من الأسابيع الستة الماضية، مع تزايد المخاوف بشأن فائض الإمدادات في السوق. وكان تحالف "أوبك+" بمن فيهم روسيا، قد بدأ تخفيف قيود الإنتاج قبل تجميد مخطط لزيادات إضافية خلال الربع المقبل. وفي الوقت نفسه، زاد المنتجون من خارج التحالف، بمن فيهم الولايات المتحدة، مستويات إنتاجهم أيضاً.

ولا تزال العقوبات الأمريكية موضع متابعة، بعدما استهدفت إدارة دونالد ترمب شركتي "روسنفت" و"لوك أويل" في محاولة لزيادة الضغط على روسيا لإنهاء الحرب في أوكرانيا. وقد حصلت المجر، التي تعتمد على موسكو في إمدادات الطاقة، على إعفاء من القيود بعد محادثات مع واشنطن.

وقال كريس ويستون، رئيس قسم الأبحاث في "بيبرستون غروب": "تحركات الأسعار كانت بطيئة ومحدودة النطاق يومياً، مع تردّد المتعاملين في دفع الأسعار بقوة في أي اتجاه".

وأضاف أن خطة "أوبك" لتجميد زيادات الإنتاج في الربع الأول ساعدت في تخفيف بعض الضغوط السلبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انخفاض الطلب على وقود الطائرات في ظل تقييم فائض النفط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تعافت أسعار النفط الخام من انخفاضها في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت وسط آمال أن تتمكن المجر من استخدام النفط الخام الروسي، في الوقت الذي يلتقي فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب برئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان في البيت الأبيض.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 63.63 دولارًا للبرميل، بارتفاع 25 سنتًا أو 0.39 %. وأغلق خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 59.75 دولارًا للبرميل، بارتفاع 32 سنتًا أو 0.54 %.

سجل كلا الخامين القياسيين انخفاضًا أسبوعيًا بنحو 2 %، مع قيام كبار المنتجين العالميين بزيادة الإنتاج. وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال: "نراقب اجتماع ترمب مع أوربان لمعرفة ما إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق يخفف العقوبات على لوك أويل وروسنفت". حافظت المجر على اعتمادها على الطاقة الروسية منذ بداية الصراع في أوكرانيا عام 2022، مما أثار انتقادات من العديد من حلفاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

انخفضت الأسعار في وقت سابق من يوم الجمعة، حيث سجل خام برنت خسارة متأثرًا بخفض الرحلات الجوية بسبب نقص مراقبي الحركة الجوية، الذين لا يتقاضون رواتبهم بسبب إغلاق الحكومة الأمريكية.

وقال فيل فلين، كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز: "إن إغلاقنا للرحلات الجوية يُقلل بشكل كبير من الطلب على الديزل". أمرت إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية شركات الطيران بخفض آلاف الرحلات الجوية بسبب نقص مراقبي الحركة الجوية.

وقال أولي هفالباي، المحلل في مجموعة اس إي بي الرائدة في مجال الخدمات المالية في شمال أوروبا، إن انخفاض الطلب على وقود الطائرات جاء في ظل "استمرار السوق في تقييم فائض النفط المتزايد مقابل الاقتصاد الكلي المختلط".

وأضاف توني سيكامور، المحلل في آي جي ماركتس، أن زيادة غير متوقعة في المخزون الأمريكي بلغت 5.2 مليون برميل أعادت إشعال المخاوف من فائض المعروض هذا الأسبوع. ارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية أكثر من المتوقع بفضل زيادة الواردات وتراجع نشاط التكرير، بينما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الأربعاء. وأشارت تقارير خاصة أيضًا إلى ضعف سوق العمل الأمريكي. ولم تُصدر وزارة العمل الأمريكية تقارير التوظيف بسبب الإغلاق. وقررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها في تحالف أوبك+، يوم الأحد زيادة الإنتاج بشكل طفيف في ديسمبر. ومع ذلك، أوقفت المجموعة أيضًا أي زيادات إضافية للربع الأول من العام المقبل، تحسبًا لفائض المعروض.

ودفع وفرة المعروض في السوق المملكة العربية السعودية،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أكبر مُصدر للنفط في العالم، إلى الإعلان عن خفض حاد في أسعار خامها للمشترين الآسيويين في ديسمبر. وفي الوقت نفسه، تُسبب العقوبات الأوروبية والأمريكية على روسيا وإيران تعطل الإمدادات إلى أكبر مستوردين في العالم، الصين والهند، مما يُقدم بعض الدعم للأسواق العالمية.

وأظهرت بيانات الجمارك أن واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر ارتفعت بنسبة 2.3 % مقارنة بشهر سبتمبر، و8.2 % مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 48.36 مليون طن، وذلك على خلفية ارتفاع معدلات التشغيل في مصافي التكرير في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي إس: "استمرت الصين في استيراد كميات كبيرة من النفط الخام في أكتوبر. هذه الخطوة تُبقي تلك البراميل بعيدة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث لا تزال المخزونات منخفضة".

وأعلنت شركة غونفور السويسرية لتجارة السلع يوم الخميس بأنها سحبت عرضها لشراء الأصول الأجنبية لشركة الطاقة الروسية لوك أويل، بعد أن وصفتها وزارة الخزانة الأمريكية بـ"دمية" روسيا، وأشارت إلى معارضة واشنطن للصفقة.

وقالت فاندانا هاري، من شركة فاندا إنسايتس لتحليلات سوق النفط: "يشير إلغاء غونفور شراء أصول لوك أويل إلى أن الولايات المتحدة تُواصل حملتها للضغط الأقصى على روسيا، واحتمال فرض عقوبات صارمة على روسنفت ولوك أويل".

في تطورات أسواق الطاقة، انهى الرئيس الأمريكي دونالد ترمب صفقة تأجير النفط الأمريكي في خليج المكسيك الامريكي، ويقترح بيعه في ألاسكا في عام 2026. وأعلنت إدارة ترمب، يوم الجمعة، أنها ستُجري مزادًا لحفر النفط والغاز قبالة خليج المكسيك الشهر المقبل، واقترحت مزادًا آخر في مجرى مائي جنوب ألاسكا.

ستُتيح عملية بيع الأراضي للإيجار في خليج المكسيك الأمريكي، الذي يُطلق عليه الرئيس دونالد ترمب اسم "خليج أمريكا"، حوالي 80 مليون فدان. وستكون هذه العملية، التي ستُعقد في 10 ديسمبر، الأولى من بين 30 عملية بيع في المنطقة حتى عام 2040، والتي أُدرجت في قانون ترمب الضريبي الذي وقّعه في يوليو.

واقترح مكتب إدارة طاقة المحيطات، التابع لوزارة الداخلية الامريكية، أيضًا إتاحة حوالي مليون فدان للإيجار في خليج كوك في ألاسكا. ستكون عملية البيع، المقرر إجراؤها في 4 مارس من العام المقبل، الأولى من بين ست عمليات بيع على الأقل لعقود إيجار في منطقة كوك إنليت، والتي يقتضيها القانون، والمقرر إجراؤها سنويًا من عام 2026 إلى عام 2028، ومن عام 2030 إلى عام 2032.

تتوافق هذه المبيعات مع سياسة ترمب الرامية إلى تعظيم إنتاج النفط والغاز والفحم، مع خفض اللوائح المتعلقة بالوقود الأحفوري ودعم الطاقة الخضراء. وصرح مات جياكونا، القائم بأعمال مدير مكتب إدارة الطاقة، في بيان: "يمضي مكتب إدارة الطاقة قدمًا الآن في جدول زمني متوقع للتأجير، أقره الكونجرس، من شأنه دعم تطوير النفط والغاز البحري لعقود قادمة". حدد مكتب إدارة الطاقة معدل إتاوة بنسبة 12.5%، وهو أدنى معدل مسموح به، لعقود الإيجار في المياه الضحلة والعميقة في كلا الموقعين "لتشجيع مشاركة قوية في القطاع". وأعلنت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت أكثر من المتوقع نتيجةً لزيادة الواردات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتراجع نشاط التكرير، بينما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير. مع ذلك، كانت أرقام المنتجات المكررة أكثر إيجابية، حيث انخفضت مخزونات البنزين بمقدار 4.73 مليون برميل خلال الأسبوع، مما ترك مخزونات البنزين الأمريكية عند أدنى مستوى لها منذ نوفمبر 2022.

ومن المتوقع أن تبدأ مخزونات البنزين في الارتفاع تدريجيًا في الأسابيع المقبلة، مع تعافي معدلات تشغيل المصافي بعد موسم الصيانة. في غضون ذلك، انخفضت مخزونات زيت الوقود المقطر بمقدار 643 ألف برميل، مما جعل إجمالي مخزونات نواتج التقطير أقل بنحو 8 % عن المتوسط الموسمي لخمس سنوات.

كما ضغط القلق بشأن آثار أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة على أسعار النفط. أمرت إدارة ترامب بخفض عدد الرحلات الجوية في المطارات الرئيسية بسبب نقص مراقبي الحركة الجوية، بينما تشير تقارير خاصة إلى ضعف سوق العمل الأمريكي في أكتوبر.

في الوقت نفسه، تُسبب العقوبات الأوروبية والأمريكية على روسيا وإيران تعطلًا في الإمدادات إلى أكبر مستوردين في العالم، الصين والهند، مما يُقدم بعض الدعم للأسواق العالمية. وأظهرت بيانات الجمارك أن واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر ارتفعت بنسبة 2.3 % مقارنة بسبتمبر، وارتفعت بنسبة 8.2 % مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 48.36 مليون طن، وذلك في ظل ارتفاع معدلات التشغيل في مصافي التكرير في أكبر مستورد للنفط في العالم.

من جهتها، أفادت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة، بأن شركات الطاقة الأمريكية زادت هذا الأسبوع منصات النفط والغاز الطبيعي للمرة الثالثة في أربعة أسابيع.

ارتفع عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر على الإنتاج المستقبلي، بمقدار منصتين ليصل إلى 548 منصة خلال الأسبوع المنتهي في 7 نوفمبر. ورغم زيادة عدد منصات الحفر هذا الأسبوع، أفادت شركة بيكر هيوز بأن إجمالي عدد منصات الحفر لا يزال منخفضًا بمقدار 37 منصة، أي بنسبة 6 % عن مستواه في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأضافت الشركة أن منصات النفط استقرت عند 414 منصة هذا الأسبوع، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار ثلاثة منصات لتصل إلى 128 منصة، وهو أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2023. كما انخفض عدد منصات الحفر المتنوعة بمقدار منصة واحدة لتصل إلى ستة منصات.

في تكساس، أكبر ولاية منتجة للنفط والغاز، انخفض عدد منصات الحفر بمقدار منصة واحدة ليصل إلى 234، وهو أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2021. في الوقت نفسه، ارتفع عدد منصات الحفر في لويزيانا بمقدار منصتين ليصل إلى 43، وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر 2024.

انخفض عدد منصات النفط والغاز بنحو 5 % في عام 2024 و20 % في عام 2023، حيث دفع انخفاض أسعار النفط والغاز في الولايات المتحدة شركات الطاقة إلى التركيز بشكل أكبر على تعزيز عوائد المساهمين وسداد الديون بدلاً من زيادة الإنتاج.

وأعلنت شركات الاستكشاف والإنتاج المستقلة، التي تتابعها شركة الخدمات المالية الأمريكية "تي دي كوين"، أنها تخطط لخفض نفقاتها الرأسمالية بنحو 4 % في عام 2025، مقارنةً بالمستويات المسجلة في عام 2024.

يُقارن ذلك بثبات الإنفاق السنوي تقريبًا في عام 2024،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزيـادات بنسـبة 27 % في عـام 2023، و40 % في عـام 2022، و4 % في عام 2021. وعلى الرغم من أن المحللين توقعوا انخفاض أسعار النفط الخام الأمريكي الفوري للعام الثالث على التوالي في عـام 2025، إلا أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعت ارتفاع إنتاج النفط الخام من مستوى قياسي بلغ 13.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024 إلى حوالي 13.5 مليون برميل يوميًا في عام 2025.

في مجال الغاز، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاعًا بنسبة 56 % في أسعار الغاز الفورية في عام 2025، مما سيدفع المنتجين إلى تعزيز أنشطة الحفر هذا العام، بعد أن أدى انخفاض الأسعار بنسبة 14 % في عام 2024 إلى خفض العديد من شركات الطاقة إنتاجها لأول مرة منذ أن أدت جائحة كوفيد19- إلى انخفاض الطلب على الوقود في عام 2020.

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع إنتاج الغاز إلى 107.1 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2025، ارتفاعًا من 103.2 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2024، ومستوى قياسي بلغ 103.6 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر وألمانيا توقعان اتفاقا جديدا لمبادلة الديون

روسيا اليوم

وقعت مصر وألمانيا اتفاقية لمبادلة الديون بين حكومتي البلدين بمبلغ 50 مليون يورو في إطار العلاقات الوثيقة والممتدة بينهما، وهي تعد الاتفاقية الثالثة من نوعها بين البلدين.

ويأتي توقيع اتفاقية مبادلة الديون الجديدة بين مصر وألمانيا لتمويل مشروعات التحول الطاقي والتوسع في إقامة محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ودعم توجه الدولة نحو زيادة مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، وخفض استخدام الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية والحفاظ على البيئة.

وبمقتضى الاتفاقية يتحول المبلغ إلى منحة من الحكومة الألمانية، بحيث يتم إتاحة التمويل على شريحتين متساويتين بقيمة 25 مليون يورو لكل شريحة.

وتعد اتفاقية مبادلة الديون ترتيبا ماليا أو اتفاقا يتم بين الدولتين يهدف إلى تحويل جزء من الديون المستحقة إلى استثمارات أو مشروعات داخلية، كأداة لدعم وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويأتي هذا الاتفاق في إطار دعم الحكومة الألمانية لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة ومساندة الجهود المصرية لخفض الانبعاثات الكربونية للمحافظة على البيئة والتحول إلى الطاقة النظيفة والعمل على تحقيق الأهداف الدولية والعالمية لمواجهة التغيرات المناخية.

ووفقا لبيان وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر من المقرر أن يتم استخدام مبلغ الاتفاقية في تمويل مشروعين لخطوط ربط محطتين لطاقة الرياح بالشبكة القومية للكهرباء بمناطق رأس غارب وجبل الزيت بخليج السويس لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة.

وسبق لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر توقيع اتفاقيتين مع الجانب الألماني لمبادلة الديون بإجمالي 75 مليون يورو بهدف تدعيم وتقوية الشبكة القومية لاستيعاب الطاقات المتجددة، والمساهمة الجزئية في تمويل المرحلة الثانية من مشروع إعادة تأهيل المحطات الكهرومائية، وإنشاء مركز لإدارة الطاقة الموزعة من المصادر المتجددة.

من جانبه أشاد وزير الكهرباء المصري محمود عصمت بالشراكة المصرية مع ألمانيا في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة وعمق العلاقات بين البلدين، موضحا العمل على تحويل الشبكة الكهربائية من شبكة نمطية الى شبكة ذكية والاستمرار في بناء وتطوير قدراتها وبنيتها التحتية.

وتعكس هذه الاتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الوثيقة بين البلدين، حيث بلغ إجماليها حتى مايو 2025 نحو 297 مليون يورو، مع مساهمات ألمانية إجمالية في الطاقة المتجددة بلغت 258 مليون يورو منذ COP27 في 2022، بما في ذلك دعم منصة "نوفي" للطاقة الخضراء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووفقا لتقرير صادر عن وزارة التعاون الدولي المصرية في أكتوبر 2025، ساهمت هذه الاتفاقيات في تمويل مشروعات مثل إعادة تأهيل المحطات الكهرومائية وإنشاء مراكز إدارة الطاقة الموزعة، مما ساعد مصر على تحقيق هدفها بزيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 42% بحلول 2030 و65% بحلول 2040، وفقاً لاستراتيجية الطاقة الوطنية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو السعودية تسرع وتيرة تحولها من النفط إلى الليثيوم والغاز المسال

الوطن

تُسرّع أرامكو السعودية، التي لطالما ارتبط اسمها بأسواق النفط العالمية، وتيرة تحولها نحو مستقبل ما بعد النفط. ففي الوقت الذي يُواجه فيه العالم ضغوط التحول في قطاع الطاقة وتغيرات ديناميكيات الطلب، شرعت شركة النفط السعودية العملاقة في إستراتيجية تنويع طموحة، تستهدف الليثيوم والغاز الطبيعي المسال كركائز أساسية لنموها على المدى الطويل.

ولا يعكس هذا التحول طموحات رؤية السعودية 2030 فحسب، بل يُؤكد أيضًا سعي الشركة إلى ترسيخ مكانتها في مشهد الطاقة الخالي من الكربون.

رهان الليثيوم

اكتسبت غزوة أرامكو السعودية لقطاع الليثيوم - الذي يُعد حجر الزاوية في تقنيات المركبات الكهربائية وتخزين الطاقة - زخمًا من خلال مشروع مشترك مع شركة معادن، شركة التعدين المملوكة للدولة. تهدف الشراكة إلى استغلال رواسب الليثيوم عالية التركيز باستخدام تقنيات استخلاص فعّالة من حيث التكلفة، ومن المقرر بدء الإنتاج التجاري في عام 2027، وفقًا لتقرير صادر عن موقع Mining.

تتوافق هذه المبادرة مع طموحات قطاع التعدين الأوسع في المملكة العربية السعودية، والتي تستهدف موارد معدنية غير مستغلة بقيمة 2.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، كما يشير تقرير Mining.

مع ذلك، يُظهر سوق الليثيوم العالمي توقعات متباينة. فبينما من المتوقع أن يرتفع الطلب من 1.8 مليون طن من مكافئ كربونات الليثيوم (LCE) في عام 2025 إلى 3.7 ملايين طن بحلول عام 2030 - مدفوعًا بشكل كبير بالسيارات الكهربائية وتخزين البطاريات على نطاق الشبكة - يواجه الموردون تحديات.

وقد ارتفع إنتاج المناجم بنسبة 192% منذ عام 2020، مما أدى إلى فائض في العرض أدى إلى انخفاض الأسعار وإثارة تقلبات، وفقًا لتوقعات InvestingNews. كما أن هيمنة الصين على الإنتاج وقيودها على تصدير تقنيات الليثيوم تزيدان من تعقيد المشهد. بالنسبة لأرامكو، سيعتمد نجاحها في هذا القطاع على قدرتها على الموازنة بين التوقيت وكفاءة التكلفة والمخاطر الجيوسياسية.

توسعة الغاز الطبيعي المسال

تتمتع طموحات أرامكو في مجال الغاز الطبيعي المسال بنفس القدر من الجرأة. تخطط الشركة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 60% بحلول عام 2030، مدعومةً باستثمارات تتراوح بين 52 و58 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وفقًا لتحليل «إنكياي».

وتشمل المشاريع الرئيسية حقل غاز الجافورة، الذي من المتوقع أن ينتج 200 مليون قدم مكعب يوميًا بحلول عام 2025، وشراكات دولية مثل مشروع لويزيانا للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة بقيمة 18 مليار دولار أمريكي،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما يوضح تحليل «إنكياي».

وبينما يشهد القطاع نموًا ملحوظًا، حيث من المتوقع أن تتوسع الطاقة الإنتاجية العالمية بمقدار 180 مليون طن سنويًا بين عامي 2026 و2030، تُشكل تحولات الطلب الإقليمي مخاطر.

ولا تزال الأسواق الأوروبية قوية، لكن الطلب الآسيوي، وخاصةً في الصين، آخذ في التراجع، كما هو مذكور في عرض شركة تشينير للربع الثالث من عام 2025.

تحوّل مدروس

يُمثل تنويع أرامكو السعودية لمصادرها في الليثيوم والغاز الطبيعي المُسال رهانًا محسوبًا وطويل الأجل على التحول في قطاع الطاقة. وبينما يُوفر حجم الشركة ومواردها المالية أساسًا متينًا، فإن طريق النجاح يتطلب اجتياز تقلبات الأسواق، والمخاطر الجيوسياسية، والتحولات التكنولوجية.

بالنسبة للمستثمرين، يكمن السؤال الرئيسي في مدى قدرة أرامكو على الاستفادة من خبرتها في عصر النفط لتكرار هيمنتها في هذه القطاعات الجديدة. ستظهر الإجابات خلال السنوات الخمس المقبلة، مع مواكبة جداول الإنتاج للمتطلبات المتسارعة لعالم خالٍ من الكربون، أو تأخرها عنها.

مشاريع التحول الخاصة بأرامكو السعودية

- استثمارات الليثيوم والغاز الطبيعي المسال بما يتماشى مع رؤية 2030.

- مشروع مشترك لليثيوم مع معادن يستهدف إنتاجه بحلول عام 2027.

- توسعة الغاز الطبيعي المسال تشمل حقل غاز الجافورة وشراكات مع الولايات المتحدة.

- تشمل التحديات فائض الليثيوم العالمي وهيمنة الصين على السوق.

- استثمارات التقاط الكربون تركز على الاستدامة وسط الأسواق المتقلبة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تحليل : نمو مراكز البيانات سيرفع الطلب العالمي على الطاقة

مال

يتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على الطاقة في مراكز البيانات بحلول عام 2030، وسط فورة ونمو متسارع لمراكز البيانات في أوروبا وأميركا، وفقاً لتحليل من ستاندرد آند بورز غلوبال.

ويقصد بالطلب على الطاقة بالنسبة لمراكز البيانات عادة الطلب القادم من مراكز البيانات العملاقة والمؤسساتية والمستأجرة ومراكز تعدين العملات المشفرة.

وتضع ستاندرد آند بورز عدة سيناريوهات للطلب العالمي بحلول 2030، أحدها أقل تكلفة يتوقع فيه أن يتجاوز الطلب على الطاقة في مراكز البيانات في أميركا 386 تيراوات لكل ساعة بحلول عام 2025، ليرتفع إلى نحو 755 تيراوات لكل ساعة بحلول عام 2030. وفق شبكة CNN

وسيصل الطلب الأوروبي إلى 145 تيراوات لكل ساعة بنهاية هذا العام، على أن يرتفع إلى 238 تيراوات لكل ساعة بحلول عام 2030.

وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن استهلاك الكهرباء عالمياً لمراكز البيانات من المتوقع أن يتضاعف ليصل إلى نحو 945 تيراوات في الساعة بحلول عام 2030 وهو ما يمثل أقل بقليل من 3% من إجمالي استهلاك الكهرباء العالمي في عام 2030.

وسينمو استهلاك الكهرباء من عام 2024 إلى 2030 في مراكز البيانات بنحو 15% سنوياً أي أسرع بأربع مرات من نمو إجمالي استهلاك الكهرباء من جميع القطاعات الأخرى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قمة المناخ كوب 30 في البرازيل.. 5 أسئلة وأجوبة قبل انطلاقها

الطاقة

رغم أن التمويل كان من أهم قضايا قمم المناخ خلال السنوات الأخيرة، فإن قمة المناخ كوب 30 التي ستنطلق من مدينة بيليم في غابات الأمازون بالبرازيل، غدًا الإثنين 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لا تبدو مهتمة بهذه المسألة بهذه الصورة السابقة.

منصة الطاقة المتخصصة تسعى في التقرير التالي إلى الإجابة عن التساؤلات الخاصة بقمّة المناخ لعام 2025.

ما الذي أعدّته البرازيل لحسم التمويل في قمة المناخ كوب 30؟

نجحت قمة المناخ السابقة كوب 29، التي عُقِدت في عاصمة أذربيجان (باكو)، في الحصول على التزام من الدول الغنية بتوفير 300 مليار دولار سنويًا؛ لمساعدة دول الجنوب على مواجهة التغير المناخي.

غير أن إدارة الدولة المستضيفة لقمّة 2025 (كوب 30)، التي يقودها الزعيم اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، تبدو في حالة من الوعي الكبير بأن هذه التعهدات لا تعني أيّ التزام لاحق بالدفع.

دلائل كثيرة تشير إلى صحة ذلك، مثلما حدثَ لتعهدات قمة باريس للمناخ في قمة المناخ عام 2015، إذ لم يزد الالتزام على 10% من المبالغ المقررة سنويًا، وهي 100 مليار دولار.

كما لم يجمع صندوق الخسائر والأضرار المقرر تدشينه في قمة المناخ كوب 27، التي عُقِدت في مدينة شرم الشيخ المصرية، سوى حفنة ملايين من الدولارات.

تمويل المناخ

هل هذا يعني أن البرازيل زاهدة في مسألة التمويل؟

لا، فالبرازيل دولة تحتضن مساحات شاسعة من الغابات، إذ إن 40% من مساحتها عبارة عن غابات مطيرة، لذلك يمثّل التمويل اللازم لحماية تلك الغابات أحد أهم الأهداف التي ترغب في الوصول إليها خلال القمة.

لذلك أعلن الرئيس البرازيلي، خلال أسبوع المناخ في نيويورك خلال سبتمبر/أيلول 2025، استثمار أول مليار دولار في صندوق "تروبيكال فورست فوريفر" (TFFF)، الذي انطلقت فكرته عام 2023 بهدف الحفاظ على الغابات الاستوائية في أنحاء العالم، بقيمة 125 مليار دولار، مع وصفه إياه بآلية تمويل "مبتكرة".

ما الاختلاف في هذه الآلية؟

أوضح الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا أن الصندوق يُعدّ أداة غير مسبوقة في هذه المعركة ضد تغير المناخ.

وأضاف أن بلاده تُقدّم نموذجًا يُحتذى به، فالغابات الاستوائية ضرورية للحفاظ على هدف الحدّ من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والصندوق ليس جمعية خيرية تجمع التبرعات، ولكنّه استثمار في الإنسانية وكوكب الأرض لمواجهة خطر الفوضى المناخية، وفق الرئيس البرازيلي.

ومن المخطط أن تتدفق أول 25 مليار دولار إلى الصندوق من الدول ذات السيادة، ثم الـ 100 مليار دولار المتبقية في صورة استثمارات من القطاع الخاص، إذ ستُستثمَر تلك الأموال في أسواق المال بعائد لا يقل عن 5.5%.

وتتوقع البرازيل أن يدرّ الصندوق عائدًا سنويًا (عند اكتمال التمويل المفترض، وهو 125 مليار دولار) يبلغ 4 مليارات دولار، إضافة للعوائد التي تُصرَف للمستثمرين في صورة فائدة سنوية، طوال عمره البالغ 20 عامًا.

وستحصل الدول المُؤهلة للحفاظ على سلامة غاباتها الاستوائية وحمايتها على تمويل سنوي من الصندوق، على أساس كل هكتار من الغابات لديها، وإذا تعرضت غاباتها للإزالة، سيُطلَب منها ردّ هذه المبالغ بقيمة تفوق التي حصلت عليها بمبلغ أكبر بكثير.

إذا كان الهدف هو حماية الغابات، لماذا اتّهم بعضهم البرازيل بإزالة الغابات، وعارضوا استضافتها لقمّة كوب 30 لهذا السبب؟
انتشرت إزالة الغابات في البرازيل خلال سنوات عديدة، بسبب البحث عن سبل العيش، حيث قطع السكان الأشجار لاستعمال الأراضي في الزراعة، أو الحصول على أخشاب لاستعمالها في إنتاج الوقود الحيوي.

غير أن سفير البرازيل في مصر باولينو فرانكو دي كارفاليو نيتو، قال في تصريحات سابقة لمنصة الطاقة المتخصصة، إن بلاده تمتلك مزيج طاقة هو الأنظف في العالم، إذ يعتمد بالأساس على الطاقة الكهرومائية، وما تحتاج إليه بلاده بمجال تغير المناخ، هو الاستمرار في مجهودات مكافحة قطع أشجار الغابات، و"هو التزام علينا".

وأضاف أن البرازيل تعمل منذ سنوات على مكافحة قطع أشجار الغابات، لذلك وضعت أجهزة رصد ووقاية من الحرائق، وضخّت تمويلات في إجراءات الاستجابة السريعة؛ لذلك تتراجع عمليات الإزالة بصورة ملحوظة، وبلغت 50% في 2023، مقارنة بالعام السابق له، و30% في 2024.

فقدَ الكثيرون الثقة في قمم المناخ، فما يمكن أن تقدّمه البرازيل للعالم في قمة المناخ كوب 30 لاسترداد هذه الثقة؟
تحدَّث الرئيس البرازيلي عن الثقة التي أوشكت على الضياع، وليس المفقودة قبل 3 أيام، إذا طالب قادة العالم بالتحرك لتنفيذ ما اتُفق عليه سابقًا قبل فقد الثقة.

وقال: "إذا فشلنا في تجاوز الخطب والأحاديث إلى العمل الفعلي، فستفقد مجتمعاتنا ثقتها، ليس في قمم المناخ فحسب، ولكن في التعددية والسياسة الدولية على نطاق أوسع. لهذا السبب دعوت القادة إلى منطقة الأمازون، لجعل هذا الحدث مشهدًا حقيقيًا، في اللحظة التي نُظهر فيها جدّية التزامنا المشترك تجاه كوكب الأرض".

وأضاف أن البشرية أثبتت قدرتها على التغلب على التحديات الكبرى عندما تتعاون وتسترشد بالعلم، "لقد حمينا طبقة الأوزون، وأثبتت الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد19- أن العالم قادر على التصرف بحزم عندما تتوفر الشجاعة والإرادة السياسية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انخفاض مخزونات النفط الأميركية 6.8 مليون برميل بأكثر من التوقعات

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، انخفاض مخزونات الخام والبنزين والمقطرات في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي.

وقالت الإدارة، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة واسعة، إن مخزونات الخام انخفضت بمقدار 6.86 مليون برميل لتصل إلى 416 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 أكتوبر (تشرين الأول)، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره 211 ألف برميل.

وأضافت الإدارة أن مخزونات الخام في مركز التسليم في كوشينغ بولاية أوكلاهوما ارتفعت بمقدار 1.33 مليون برميل خلال الأسبوع.

وأشارت الإدارة إلى أن معدلات استهلاك النفط الخام في مصافي التكرير انخفضت بمقدار 511 ألف برميل يومياً، بينما انخفضت معدلات التشغيل بنقطتين مئويتين خلال الأسبوع لتصل إلى 86.6 في المائة.

وذكرت الإدارة أن مخزونات البنزين الأميركية انخفضت هي الأخرى، بمقدار 5.94 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 210.7 مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 1.9 مليون برميل.

وأظهرت البيانات انخفاض مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل ووقود التدفئة، بمقدار 3.36 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 112.2 مليون برميل، مقارنة بتوقعات بانخفاض قدره 1.74 مليون برميل.

وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض الأسبوع الماضي بمقدار 1.03 مليون برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كاتب بريطاني: الحياد الكربوني يدمر الاقتصاد.. ومؤتمرات المناخ مهزلة

الطاقة

ما تزال سياسات الحياد الكربوني التي يتبناها حزب العمال البريطاني محل انتقاد عام، لدورها في تقويض الاقتصاد ورفع أسعار الطاقة.

بل يرى البعض أن حرص رئيس الوزراء كير ستارمر على المشاركة في قمة المناخ كوب 30 التي ستنعقد في البرازيل خلال المدة من 6 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، هو خير مثال على تدمير اقتصاد شعب وإفقاره.

كما يسخر آخرون من مشروعات المساعدات المناخية التي تمنحها لندن لبعض الدول لمساعدتها في الوصول إلى الحياد الكربوني، واصفين إياها بالمضحكة، وفق تفاصيل طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

واستشهد هؤلاء بتقارير صدرت الأسبوع الماضي كشفت عن أن دافعي الضرائب في بريطانيا قد أنفقوا 52 مليون جنيه إسترليني (78 مليون دولار أميركي)، لبناء طريق جديد في الغابات في غايانا، وهو ما رُوّج له بوصفه مشروعًا مناخيًا.

* (الجنيه الإسترليني = 1.35 دولارًا أميركيًا)

ووفق تقديرات مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني (OBR) ستلامس تكلفة التحول إلى المصادر المتجددة وإزالة الكربون من الصناعات خلال العقدَيْن ونصف العقد المقبل 803 مليارات جنيه إسترليني (تريليون دولار أميركي)، وهو ما يشكّل 21% من إجمالي الناتج المحلي.

قمة المناخ كوب 30

ينوي كير ستارمر التوجه إلى قمة المناخ كوب 30، ليس هروبًا من المشكلات المتراكمة في بلاده، بل لإلهام العالم أن يحذوا حذو بريطانيا في قضية المناخ، وفق ما ورد في مقال للكاتب والمحلل السياسي البريطاني، روس كلارك، نشرته صحيفة "ذا صن".

وقال: "سيردد ستارمر على مسامع الحضور في القمة أنه قلّل الانبعاثات الكربونية في بلاده إلى النصف على مدى الأعوام الـ35 المقبلة، وسيطلب من الجميع أن يحذو الحذو نفسه الآن".

وتابع: "عندئذٍ سترتسم الابتسامة على وجوه الكثير من الحضور".

وواصل: "ويرى هؤلاء أن بريطانيا تقدم نموذجًا لبلدٍ يدمر اقتصاده ويفقِر شعبه عبر الالتزام الأعمى، بهدف الحياد الكربوني، حتى عندما يتضح أنكم لا تملكون التقنية ميسورة التكلفة لتحقيقه".

وفي الأسبوع الماضي أعلن مكتب الإحصاءات الوطني انخفاض الانبعاثات الكربونية في المملكة المتحدة بنسبة 0.5% في عام 2024، مقارنةً بمستويات عام 2023.

ومع ذلك ارتفعت انبعاثات قطاع النقل والأسر بصورة كبيرة.

الوظائف الخضراء

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يـرى كاتـب المقـال أن بمقـدور بريطانيـا أن تزعـم خفـض الانبعاثـات الإجماليـة بفضـل التراجـع البالغـة نسـبته 7.1% في الانبعاثـات المنطلقـة مـن قطـاع التصنيـع.

وتسـاءل: "هـل طـورت المصانـع البريطانيـة تقنيـات نظيفـة جديـدة سـحرية بين عشـية وضحاهـا؟".

ليجيـب عـن السـؤال نفسـه: "مـن المؤسـف لا، فالانبعاثـات قـد تراجعـت نتيجـة انهيـار الناتـج التصنيعي؛ إذ انخفضـت قيمـة المنتجـات المصنعـة في المملكـة المتحـدة بنسـبة 3.1% في عـام 2024 مقارنـةً بعـام 2023"

وتغتـال أسـعار الطاقـة التجاريـة -وهـي الأعلـى مـن نوعهـا عالميًـا- قطـاع التصنيـع البريطـاني.

كمـا يتأثـر التصنيـع سـلبًا جـراء رفـض وزيـر أمـن الطاقـة البريطـاني إد ميليبانـد منـح تراخيـص نفطيـة جديـدة.

وتابـع روس كلارك: "لقـد خسرنـا صناعـة الصلـب الرئيسـة لدينـا، ولم تخسـر إسـكتلندا سـوى مصفـاة النفـط الوحيـدة لديهـا".

ولم تُحفَـر آبـار نفطيـة جديـدة العـام الماضي، وذلـك للمـرة الأولى منـذ سـتينيات القـرن الماضي، وفـق تفاصيـل اطلعـت عليهـا منصـة الطاقـة المتخصصـة.
وأردف: "مصانـع إنتـاج المـواد الكيميائيـة لدينـا تغلـق أبوابهـا"، مـشيرًا إلى أن "الشـيء الأكثـر إيلامًـا هـو حـزب العمـال الـذي كان يدافـع يومًـا عـن الصناعـات الثقيلـة وأبطـال الطبقـة العاملـة الذيـن حافظـوا عليهـا".

وواصـل: "فـالآن لدينـا رئيـس وزراء عمـالي يطـوف العـالم متفاخـرًا بإخـراج هـؤلاء الأبطـال مـن العمـل، بـل يصـف هـذا بالإنجـاز الكبير".

واسـتطرد: "أمـا عـن المزاعـم بـأن ميليبانـد يوفّـر الكـثير مـن الوظائـف الخـضراء لتحـل محـل هـؤلاء العمـال، فتلـك خدعـة".

ولفت إلى مواصلة وزراء الحكومة الاستشهاد برقم للوظائف الخضراء التي تتكون من أعداد كبيرة من جماعات الضغط الخضراء، بالإضافة إلى موظفي الشبكة الوطنية كافّة.

وتنظـر الحكومـة -بحسـب الكاتـب- إلى الوظائـف تلـك على أنهـا نتـاج الالتـزام بأهـداف الحيـاد الكربـوني.

أسعار الطاقة.. مزاعم خاطئة
فنّـد كاتـب المقـال مزاعـم إد ميليبانـد بـأن الارتفـاع الكبير في أسـعار الطاقـة ببريطانيـا يُعـزى إلى أسـعار الغـاز المرتفعـة، وأن تلـك الأسـعار سـتهبط إذا جـرى تسـريع وتيرة جهـود الحيـاد الكربـوني.

وأكد أن هذا لا يعدو كونه "هراءً".

ولفـت إلى أن الولايـات المتحـدة الأميركيـة تسـتعمِل نسـبة أعلـى مـن الغـاز في مزيـج الكهربـاء لديهـا مقارنـةً بنـا في المملكـة المتحـدة.

ومـع ذلـك، فـإن أسـعار الكهربـاء في أميركا تعـادل نحـو رُبـع نظيراتهـا في بريطانيـا، حسـب روس كلارك.

وأردف: "تكلفـة الكهربـاء لدينـا باهظـة للغايـة؛ لأننـا ندفـع مبالـغ طائلـة لتشـغيل محطـات الغـاز في وقـت قـصير عندمـا تنقُـص طاقـة الشـمس والريـاح".

وقـال الكاتـب: "لا توجـد دولـة أخـرى في العـالم تبلـغ مـن الحماقـة حـدّ أن تُفقِـر شـعبها باسـم الوصـول إلى هـدفٍ

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

تعسّفي يُسمّى الحياد الكربوني".

أميركا حائرة
قال روس كلارك: "ترى الولايات المتحدة الأميركية أن هدف الحياد الكربوني في بريطانيا محير".

واستشهد بتصريحات السفير الأميركي لدى المملكة المتحدة وارين إيه ستيفينز، التي حذّر فيها من أن "رفض تبني إنتاج الطاقة المحلية سعيًا لتحقيق أهداف مصطنعة لا يُعد إستراتيجية مستدامة لاقتصاد بحجم وتعقيد المملكة المتحدة".

وأضاف: "كم يروق لوزير الطاقة إد ميليباند الحديث عن الاستثمارات الصينية في طاقة الشمس والرياح، غير أنه لا يذكر أن بكين تستثمر بقوة كذلك في محطات الكهرباء العاملة بالفحم".

كما أن الولايات المتحدة، وفق الكاتب، لا تخجل من مساعيها لتطبيق سياسات طاقة رخيصة، وقد فعلت ذلك في عهد جو بايدن تمامًا كما فعلت في عهد دونالد ترمب.

واختتم الكاتب مقالته بقوله: "نحاول أن نقول لبقية دول العالم كيف يعيشون حياتهم وكيف نمنعهم من استغلال مواردهم الطبيعية عبر وضع القوانين التي توضح لهم كيفية استغلال أراضيهم أو عدم استغلالها".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

إضافات الطاقة المتجددة قد ترتفع 11% في 2025.. هل يتحقق الهدف المناخي قبل موعده؟

أصبحت وتيرة إضافات الطاقة المتجددة تفوق التوقعات؛ إذ يستعد العام الجاري (2025) لتسجيل أرقام قياسية جديدة قد تجعل هدف مضاعفة السعة 3 مرات بحلول 2030 في المتناول، كما يقتضي المسار الأمثل لتحقيق الحياد الكربوني.

وتظهر أحدث بيانات صادرة عن مركز أبحاث الطاقة النظيفة إمبر -اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة- أن إضافات 2025 قد تصل إلى 793 غيغاواط، بزيادة 11% عن عام 2024 الذي أضاف 717 غيغاواط.

ويستند النمو القياسي في إضافات الطاقة المتجددة إلى طفرتين سابقتين بلغت نسبتهما 66% في 2022، و22% في 2023.

وخلال قمة المناخ كوب 28 في عام 2023، وقّعت 133 دولة على تعهد عالمي بمضاعفة السعة العالمية للطاقة المتجددة 3 مرات لتصل إلى 11 تيراواط بحلول 2030.

وفي عام 2024، جاءت قمة كوب 29 لترسخ هذا الزخم عبر إطلاق تعهد عالمي بتوسيع قدرات التخزين والشبكات، بمشاركة 65 دولة.

إضافات الطاقة المتجددة في 2025

ستتصدّر الطاقة الشمسية إضافات الطاقة المتجددة في 2025؛ حيث يُتوقع أن تصل إضافاتها السنوية إلى 4 أضعاف مستويات عام 2021، في حين سترتفع إضافات طاقة الرياح بنسبة 50%، وقد تكون إضافات الطاقة الشمسية أكبر 5 مرات من الرياح خلال العام الجاري.

وخلال العام الجاري، يرجح تقرير مركز إمبر أن تقفز إضافات الطاقة الشمسية بنسبة 9%، في حين سترتفع إضافات طاقة الرياح بنسبة 21%.

وخلال أول 9 أشهر من العام الجاري، ارتفعت تركيبات الطاقة الشمسية عالميًا بنسبة 33%، وطاقة الرياح بنسبة 48%، مقارنة بالمدة نفسها من 2024.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الصين أكبر مساهم في قطاع الطاقة المتجددة، وسط توقعات بأن تستحوذ وحدها على 66% من إضافات الطاقة الشمسية عالميًا، و69% من إضافات الرياح خلال عام 2025، بعدما كانت حصتها لا تتجاوز نصف الإضافات العالمية في 2022.

وحسب الرسم التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- تأتي الصين في مقدمة أكبر الدول المخططة لزيادة قدرة الطاقة الشمسية حتى 2029.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أكبر 10 دول في إضافات الطاقة الشمسية (2025-2029)

هدف مضاعفة الطاقة المتجددة بحلول 2030

سلّط مركز إمبر الضوء على أن تحقيق هدف مضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات بحلول 2030 بات في المتناول، لكن المرحلة المقبلة تتطلب توازنًا دقيقًا بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبين توليد الكهرباء والتخزين وتوسعة الشبكات، إلى جانب الأهداف والتنفيذ الفعلي.

وكانت الخطة العالمية التي اتفقت عليها الدول في قمة المناخ كوب 28 تتطلّب نموًا سنويًا في القدرة بنسبة 21% خلال المدة من 2023 إلى 2030، إلا أن الوتيرة الفعلية تجاوزت التوقعات، مسجلةً 29% سنويًا خلال المدة من 2023 إلى 2025، ولم يعد مطلوبًا سوى زيادة قدرها 12% سنويًا بين 2026 و2030 للوصول إلى الهدف المنشود.

ومع ذلك، سيظل هناك عجز في القدرة بنسبة 15% بحلول 2030، يترجم إلى عجز في حجم التوليد بنسبة 28%، مع تركز أغلب النقص في مصادر الرياح والطاقة الكهرومائية، اللتين تنتجان كهرباء أكثر لكل وحدة من الطاقة الشمسية، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

فرغم أن الطاقة الشمسية تمثل أكثر من نصف إجمالي السعة المتجددة المتوقعة البالغة 11 تيراواط، فإن الرياح -التي تسهم بربع السعة- تتمتع بمعامل قدرة أعلى من الطاقة الشمسية.

على سبيل المثال، يولّد كل غيغاواط من الرياح ضعف ما تولده الشمس من الكهرباء؛ لذا فإن أي تراجع في طاقة الرياح بمقدار 1 غيغاواط يتطلب إضافة 2 غيغاواط من الطاقة الشمسية لتعويضه، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

أهداف الطاقة المتجددة

من زاوية أخرى، تناول تقرير مركز إمبر، الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة، مشيرًا إلى أن الحكومات لم تحدث أهدافها الوطنية بما يتناسب مع هذا الزخم؛ ما يهدد استثمارات البنية التحتية، مثل الشبكات والتخزين.

وأظهر التقرير أن مجمل الأهداف لعام 2030 لم يرتفع سوى بنسبة 8% منذ قمة المناخ كوب 28، ليصل إلى 7.793 تيراواط، مقارنة بـ7.238 تيراواط قبل القمة المنعقدة في عام 2023 في الإمارات.

ومع اقتراب كوب 30، ارتفعت الأهداف الوطنية بنسبة 8% خلال الأشهر الـ12 الماضية، بقيادة الصين التي تستهدف إضافة 779 غيغاواط بحلول 2030، في حين تراجعت الأهداف الأميركية بمقدار 197 غيغاواط، مع تغييرات طفيفة في 22 دولة.

وسلّط التقرير الضوء على التحديات التي تواجه طاقة الرياح، مشددًا على ضرورة تعزيز سلاسل التوريد وتأمين الاستثمارات، وتحديد أهداف وطنية واضحة لضمان التخطيط طويل الأجل.

على الجانب الآخر، يحتاج تسريع نشر الطاقة الشمسية إلى استثمارات عاجلة في الشبكات والتخزين لتفادي الاختناقات وضمان الاستفادة الكاملة من القدرات المضافة دون تعريضها لمخاطر تقليص الإنتاج بسبب ازدحام الشبكات الحالي في عديد من البلدان الرائدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مشروع الغاط لطاقة الرياح في السعودية يستقبل شحنة ضخمة

الطاقة

استقبل مشروع الغاط لطاقة الرياح في المملكة العربية السعودية أولى شحناته الضخمة عبر ميناء الجبيل التجاري، في خطوة مهمة تمهّد لتسريع تنفيذ أحد أكبر مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن الشحنة تضمنت مكونات رئيسة للمشروع من أبراج وشفرات ووحدة توليد ضخمة، نُقلت ضمن حمولة تجاوزت 65 ألف متر مكعب، في واحدة من أكبر عمليات النقل البحري لمعدّات الرياح.

ويُعدّ "الغاط" أحد أبرز مشروعات تحول الطاقة بالمملكة، إذ يهدف إلى إنتاج كهرباء نظيفة بتكلفة منخفضة عالميًا، في إطار مساعي السعودية لتقليل الانبعاثات وتحقيق مستهدفات رؤية 2030 لرفع حصة الطاقة المتجددة إلى 50%.

ويأتي استقبال هذه الشحنة ليعزز مكانة مشروع الغاط ضمن المبادرات الوطنية الداعمة لاستثمارات القطاع الخاص العالمي في مشروعات طاقة الرياح، بما يتيح فرصًا جديدة لتوطين التقنيات وخلق وظائف نوعية في مجالات الطاقة النظيفة.

ميناء الجبيل التجاري

تُعدّ الشحنة التي وصلت عبر ميناء الجبيل التجاري الأكبر من نوعها المخصصة لمشروع طاقة رياح داخل المملكة، إذ بلغت حمولتها نحو 65 ألف متر مكعب، وتضمنت عددًا من المكونات الرئيسة الخاصة بالأبراج والوحدات التوربينية والشفرات العملاقة.

وجاءت عملية النقل في إطار التنسيق بين وزارة الطاقة السعودية والجهات المشرفة على المشروع لضمان تنفيذ الأعمال وفق الجدول الزمني المحدد، بما ينسجم مع الخطة الوطنية للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وتنوع مصادر توليد الكهرباء.

وتبلغ سعة مشروع الغاط نحو 600 ميغاواط، وهي طاقة كافية لتغذية مئات الآلاف من المنازل في المملكة بالكهرباء النظيفة، كما أن المشروع حقّق ثاني أقل تكلفة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح على مستوى العالم، بواقع 1.57 سنتًا لكل كيلوواط/ساعة.

وتعكس عملية استقبال الشحنة مدى التقدم في مراحل التحضير اللوجستي للمشروع، الذي يُعدّ من أهم المشروعات التي تقودها وزارة الطاقة السعودية لتوسيع نطاق الاستعمال التجاري للطاقة المتجددة في جميع مناطق المملكة.

ومن المنتظر أن يسهم اكتمال أعمال التركيب والنقل للمكونات في تعزيز الجدول التنفيذي للمشروع قبل انطلاق عمليات التشغيل التجريبي، إذ تُعدّ هذه الشحنة مؤشرًا على اقتراب دخول مشروع الغاط مرحلة التنفيذ الميداني الفعلي.

معلومات عن مشروع الغاط لطاقة الرياح

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يقع مشروع الغاط لطاقة الرياح في منطقة الرياض على بعد نحو 5 كيلومترات شمال مدينة الغاط و3 كيلومترات جنوب الزلفي، ويُعدّ من أهم المشروعات التي تدعم مستهدفات التحول الوطني نحو اقتصاد منخفض الكربون ومستدام بيئيًا.

وتكفي القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشروع، التي تبلغ نحو 600 ميغاواط، لتغذية نحو 257 ألف وحدة سكنية، بخلاف قدرة المشروع على الإسهام بخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الكهرباء داخل المملكة.

يشار إلى أن شركة "سيبكو 3" الصينية كانت قد أعلنت في ديسمبر/كانون الأول الماضي 2024 إطلاق أول عمليات صب الخرسانة في مشروع الغاط لطاقة الرياح في منطقة الرياض بالمملكة، في خطوة تنفيذية مهمة على طريق التنفيذ.

ويأتي تنفيذ المشروع ضمن اتفاقية شراء الطاقة الموقّعة بين الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" وتحالف تقوده شركة "ماروبيني" اليابانية، بالشراكة مع شركة "عبد العزيز العجلان وأولاده للاستثمار العقاري والتجاري".

ومن المقرر أن تشتري الشركة السعودية الكهرباء المنتجة من مشروع الغاط لطاقة الرياح لمدة 25 عامًا بعد بدء التشغيل التجاري، الذي من المتوقع أن يبدأ بحلول عام 2027، في حين تبدأ أعمال الإنشاء خلال العام المقبل 2026.

ويُعدّ مشروع الغاط جزءًا أساسيًا من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في السعودية، الذي يستهدف رفع حصة الطاقة المتجددة إلى 50% في مزيج الطاقة بحلول عام 2030، دعمًا لتحقيق "رؤية 2030" وتنويع الاقتصاد الوطني.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حكومة «طالبان» تأسف لعدم دعوتها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ

الشرق الأوسط

أسفت سلطات «طالبان» الأحد، لعدم دعوتها إلى مؤتمر الأطراف للمناخ (كوب 30) في البرازيل، بعدما دُعيت إلى النسخة السابقة العام الماضي، لافتة إلى أن أفغانستان هي واحدة من الدول الأكثر عرضة للتغيّر المناخي.

ومن المقرّر أن يجتمع ممثلو عشرات الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ بنسخته الثلاثين، والذي يبدأ الاثنين ويستمر حتى 21 نوفمبر (تشرين الثاني) في مدينة بيليم البرازيلية، وفقاً لـ«وكالة الصحافة الفرنسية».

وفي كابل، أعلنت الهيئة الوطنية لحماية البيئة، في بيان، أنها «باسم الحكومة والشعب الأفغاني تعرب عن قلقها البالغ إزاء حقيقة أن أفغانستان -على الرغم من كونها واحدة من الدول الأكثر عرضة للتغيّر المناخي- لم تتلقَّ دعوة رسمية، مع الأسف».

وفي عام 2024، أرسلت حكومة «طالبان» التي لم يعترف بها إلى الآن سوى روسيا، للمرة الأولى، وفداً إلى باكو للمشاركة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين. ومشاركة وفد حكومة «طالبان» حينها جاءت بصفة «مدعو» من أذربيجان، وليست بصفة طرف مشارك على نحو مباشر في المفاوضات.

وتعتبر حركة «طالبان» التي عادت إلى السلطة في عام 2021، أن عزلتها الدبلوماسية يجب ألا تحول دون مشاركتها في المفاوضات الدولية بشأن المناخ.

وجاء في بيان الهيئة الوطنية لحماية البيئة: «إن انتهاك حق الشعب الأفغاني في المشاركة في هذا المؤتمر، يناقض مبادئ العدالة المناخية والتعاون الدولي والتضامن الإنساني».

ويقول علماء إن أفغانستان مسؤولة عن 0.06 في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة، ولكنها تحتل المرتبة السادسة في قائمة الدول الأكثر عرضة للتغيّر المناخي.

وفي هذا البلد الذي عانى على مدى 4 عقود من الحروب، ويُعد من أفقر دول العالم، يعتاش نحو 89 في المائة من السكان -وعددهم يتخطى 48 مليون نسمة- من الزراعة، وفق الأمم المتحدة.

وفي أبريل (نيسان)، قالت الأمم المتحدة إنه «بين عامَي 2020 و2025، شهدت أفغانستان موجات جفاف متكرّرة، أثّرت على نحو كبير في قدرات التكيّف، وخفّضت بشكل كبير منسوب المياه الجوفية، بما يصل أحياناً إلى 30 متراً».

وقبل أيام من انعقاد مؤتمر الأطراف الثلاثين، رجَّحت الأمم المتحدة أن يكون 2025 من بين الأعوام الثلاثة الأكثر حرّاً على الإطلاق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.